

من ثرات الحركة الماركسية اللينينية المغربية

مقالة

الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد 13 سنة¹

* الاستراتيجية: غياب الاستراتيجية

* نظريته: التجريبية

* ممارسة توفيقية إصلاحية

* قرارات 30 يوليوز² ستضع الحزب أمام تناقضاته

احتل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حيزا كبيرا في تاريخ نضال شعبنا، فلقد كان للاتحاد الفضل في تسييس آلاف الجماهير الشعبية، والاستمرار فيما توقفت عنده الحركة المناهضة للاستعمار التقليدي. لكن عند بداية هذه الحركة الجماهيرية الثورية وقف ا و ق ش، لأنه لم يستطع أن يتجاوز نفسه بفعل هذا التسييس الذي أعطاه، وهذه الدفعة الجماهيرية لسنوات 59-63، وهذا المجهود النضالي الضخم، إلى حزب ثوري.

1 - مقالة صدرت بمجلة "أنفاس" السلسلة الجديدة - الخارج - سنة 1972.

2 - صدرت قرارات 30 يوليوز سنة 1972، لتعلن انفصال جماعة عبد الرحيم بوعبيد (أو جماعة الرباط كما كانت تسمى) داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عن جماعة البيروقراطية النقابية بزعامة المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم (أو ما كان يسمى بجماعة الدار البيضاء).

يحق لنا بعد هذه التجربة الطويلة، وأمام متطلبات المرحلة الثورية الجديدة، أن ننظر إلى كلية التجربة نظرة ثورية ونقدية شاملة.

لم يكن ا و ق ش استراتيجياً، لأنه لا يملك نظرية، أو لا يملكها إلا بالمعنى السلبي، فغياب الاستراتيجية، استراتيجية له، و التجريبية نظريته، لقد كانت كل تجربة الحزب تتمحور في "التوفيق" زمنياً وإيديولوجياً بين خطين:

- الدفع بالنضال الإصلاحي إلى مداه الأقصى، بكل ما يحمله هذا الاتجاه من مساومات وتحالفات، وبكل انعكاساته على الواقع الجماهيري و التنظيمي.

- من جهة أخرى العمل الدائم للإطاحة بالملكية بواسطة العنف، لكن العنف الذي يسمح بالإمكانية المطلقة للخط الإصلاحي، يمكن على ضوء هذا الفهم أن نعيد شبك كل تجربة ا و ق ش المتناقضة، و بالتالي نستخلص:

- نضال إصلاحي إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، فيما بين 59-63، وبالمقابل محاكمة³63.

- نضال إصلاحي يدخل في نطاق وحدة 67⁴ وكتلة 70⁵ ، ذات البرنامج الملكي الدستوري والانتقاري في الجوهر، وبالمقابل محاكمة مراكش 71⁶ ، فهل كانت

3 - سنة 1963، تعرض المناضلون الاتحاديون لاعتقالات واسعة، وبعد تعذيب شديد قدموا للمحاكمة بتهمة محاولة قلب النظام.

4 - المعني هنا الوحدة بين اتجاهي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (عموما المعني هنا الوحدة مع البيروقراطية النقابية).

5 - كتلة 70 تعني "الكتلة الوطنية" التي تأسست سنة 1970، وضمت كلا من ا و ق ش وحزب الاستقلال، وتميزت بموقف "عدم المشاركة" في انتخابات 1970.

6 - في سنة 1971، وبعد اعتقالات واسعة في صفوف ا و ق ش ، قدم النظام هؤلاء إلى المحاكمة بتهمة التآمر ضد النظام، وقد عرفت بمحاكمة مراكش.

تناقضات هذا الخط مجرد التوفيق بين العمل الشرعي واللاشرعي؟ أو هي الاستفادة بحكمة وتبصر وحذاقة من النضال الإصلاحي لمصلحة النضال الثوري.

يبدو ان هذه الأسئلة هي بالذات الإشكالات التي تختلط في أذهان المناضلين، وتحجب عنهم إلى حد الآن الرؤية النقدية لتجربة اوقش، وحتى نضع هذه الأمور في موضعها الحقيقي، علينا أن نوضح نقطتين، في اعتقادنا أنهما نقطتا تقاطع لهذا الخط من جهة، ولتجربة اوقش من جهة أخرى، وهما :

أ- منظور اوقش عن التناقضات الطبقيّة و السلطة

- العنف الثوري:

رفض اوقش بعناد ضيق الأفق النظرية الثورية (الماركسية – اللينينية)، وبدلها اختار التجريبية كقاعدة فكرية ومنهجاً لممارساته السياسية، وكنتيجة أعطت التجريبية كمنظريّة تحت اسم الاشتراكية العلمية، بمجموعة ضئيلة من المقترحات الاقتصادية، كالخطيط، التأميم، الإصلاح الزراعي، تصلح عموميتها كمؤشرات لبرنامج مرحلي، ولكنها ليست بالنظرية، ولا هي مرتكزة على تحليل طبقي ماركسي، إنها مفاهيم اقتصادية بورجوازية مطعمة بوصفات سوسيولوجية ولا أقول طبقية.

الأمر الجوهرى في النظرية الماركسية هو النضال الطبقي. ولكن كل اعتراف بوجود الطبقات هو موقف ماركسي، لأن التعاليم شأن النضال الطبقي - كما يقول لينين لم توضع من قبل ماركس بل من قبل البرجوازية قبل ماركس، وهي بوجه عام مقبولة للبرجوازية- ليس بماركسي غير الذي يجعل الاعتراف بالنضال الطبقي شاملاً، بالاعتراف بديكتاتورية البرولتاريا، وأن هذه الدكتاتورية كما يقول ماركس، ليست غير الممر إلى القضاء على الطبقات، إلى المجتمع الخالي من الطبقات. هكذا نفترض الماركسية اللينينية سواء كمنظريّة أو كاستراتيجية.

أ - تحليل كل التناقضات الطبقيّة لنمط الإنتاج القائم، وذلك لاكتشاف موضع كل طبقة من الصراع الطبقي في كل مرحلة ولتحديد آفاقها التاريخية.

ب - ارتباط التحليل بممارسة الطبقة العاملة و الجماهير الشعبية، من أجل إعطاء الجواب الدائم والمستمر لهذه الممارسة، ولقيادة البرولتاريا لكل مراحل النضال نحو الثورة الاشتراكية. بيد أن التجريبية عندما تتبنى الاشتراكية " العلمية"، فإنها تشوه مضمونها وتطمس الهوية الطبقيّة البرولتارية للثورة الاشتراكية، وهي ثانيا لا تعطي إلا حيزا ضئيلا لممارسة الجماهير و موقعا هامشيا للصراع الطبقي.

نذكر أن التقرير المذهبي⁷ نموذج لهذا التحليل، الذي تصطف فيه الطبقات بعضها فوق بعض، ساكنة جامدة لا حركة فيها.

كذلك فعل "الاختيار الثوري"⁸، حينما طمس الهوية الطبقيّة للثورة الاشتراكية بتعريفه القائل: بأن مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي تحليلا صحيحا لمشكلة الحكم، بإقامة مؤسسات سياسية تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على أجهزة الدولة وعلى توزيع ثرواتها.

ما هي الطبيعة الطبقيّة للسلطة الاشتراكية، وتحت قيادة من ؟ هل يكفي لبناء الاشتراكية القضاء على طبقتين: الإقطاعية و الرأسمالية الاستعمارية و المحلية المرتبطة بها، حتى لا يبقى بعد ذلك إلا البناء الاقتصادي الهادئ من الصراع الطبقي ؟

كل هذه الأسئلة التي تحدد بدقة الضروريات التاريخية لقيادة البرولتاريا، لا نجد لها جوابا في محتوى ومنهجية "خط الاختيار الثوري":

التناقض الحي والوحيد الذي تعترف به تجريبية ا و ق ش، هو التناقض بين "الشعب ودولة الإقطاع والامبريالية"

7 - المعني هنا هو التقرير المذهبي الذي قدم إلى مؤتمر ا و ق ش سنة 1962.

8 - "الاختيار الثوري" هو الوثيقة التي قدمها الشهيد المهدي بن بركة إلى المؤتمر الثاني لحزب ا و ق ش، وقد تضمنت محاولة لتقديم نقد ذاتي عن أخطاء الحزب (سميت بالأخطاء الثلاثة القاتلة)، وتصورا جديدا لإعادة بنائه إيدولوجيا وسياسيا وتنظيميا، ومن المعروف أن البيروقراطية والاتجاهات اليمينية داخل الحزب، رفضت تقديم الوثيقة إلى المؤتمر، وصدرت مستقلة بالخارج فيما بعد.

فكلمة البيان التأسيسي المشهورة "أنه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي" ظلت كما هي أساسا لممارسة اتحادية، حتى وإن وجدت هناك تناقضات في الحياة النضالية مع خصوم سياسيين فإنها ليست تعبيراً عن مواقع طبقية مختلفة، ولكنها تناقضات سياسية فحسب، سببها عناصر استثنائية انتهازية خارجة عن ائتلاف الشعبي، ومن هنا تأتي إيديولوجية أن الحزب يمثل الشعب، كل الطبقات الشعبية "فحن حزب الشعب المغربي باستثناء الطبقات المستغلة، إقطاعيين وبرجوازيين طفيليين حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه".

و الحال أن جميع التناقضات حية سواء داخل الشعب (أو داخل طبقة الدولة أو دولة الامبريالية). و إن تعيين مختلف هذه التناقضات في كل طور من أطوار الصراع مسألة حاسمة، لا في توجيه النشاط السياسي و الدعائي لذلك الطور فحسب، بل وكل التناقض الرئيسي الذي يحكم المرحلة بكاملها. المسألة ليست محض نظرية حول التناقض الرئيسي و التناقضات الثانوية وتبادل الأدوار فيما بينهما، إنما تنحصر فيما إذا كان من حق البرولتاريا تاريخيا وراهناء، أن تنفصل عن هذا " التحالف الوطني" سياسيا و إيديولوجيا وتنظيميا في حزب برولتاري مستقل، لتقوده حسب التطور نحو الثورة الاشتراكية أم لا.

في المنظور الماركسي – اللينيني، فقيادة البرولتاريا هي الجوهر، ذلك أن داخل المهمتين الديموقراطية والاشتراكية بحكم السيطرة الامبريالية يجعل البرولتاريا هي الطبقة الوحيدة التي تضمن الخلاص النهائي من التحكم الامبريالي والاستعماري الطبقي، وفي هذا الميدان لا تظل الطبقة العاملة منعزلة، فهي لا تستطيع أن تفوز بالثورتين الديموقراطية و الاشتراكية إلا إذا استطاعت أن تملك السلطة لصالحها، عبر مؤسساتها الجماهيرية و الثورية، وإلا إذا تحالفت مع القوى الجذرية من الشعب وفي مقدمتها: الفلاحون الفقراء، وعلى ذلك تصير البرولتاريا المغربية عاجزة ما لم تتخرط في النضال الثوري الاشتراكي الوحدوي على الصعيد العربي و النضال الاشتراكي على الصعيد الأممي العالمي.

إننا عند خاصية هذا التداخل بين الثورتين الديمقراطية والاشتراكية عبر قيادة البرولتاريا و كل القيادات الطبقة الوسطى، الشروط الذاتية لاستقلال البرولتاريا، قد توفرت أنيا إلى حد كبير. ذلك ان مكاسب الحركة الجماهيرية من النضال الديمقراطي الإصلاحى من جهة وتطور الأوضاع الطبقة من جهة أخرى، قد دفعا وسيدفعان أكثر البرولتاريا إلى المقدمة.

لقد انهار التوازن الطبقي الموروث عن الحركة الوطنية، وانكشف الطابع الطبقي لدولة الاستقلال المزيف وفي خلال هذا المخاض من النضال السياسى الإصلاحى تربت البرولتاريا المغربية والجماهير الشعبية، وتكسرت على صخرة واقع الاستغلال الملموس، وكذلك الخيانات المتعددة و التخاذل، الأوهام "الوطنية" و "الشعبية" التي كانت تكبل و عي الجماهير، ومن جهة أخرى ابتداء الصراع الطبقي يدخل البادية، بفعل نفس قاعدته الطبقة وتعززت نواة البرولتاريا بجيش احتياطي جرار من العاطلين.

وضمن هذا التحول، وقفت البرجوازية الوسطى، التي كانت إلى الأمد القريب القيادة الإيديولوجية والسياسية للجماهير، حائرة مذعورة ومفككة، بينما تنجر يوما عن يوم قوى البرجوازية الصغرى الراديكالية، نحو البرولتاريا وطريقها الثوري الواضح.

إن مفهوم التناقض بين الدولة و الشعب، الذي يركز عليهما ا و ق ش عاجز عن إمساك أطراف الصراع الطبقي، وأنها في نهاية الأمر ضرب قيادة الطبقة العاملة للثورة وحبس الجماهير في أفق إصلاحى.

سنشخص ذلك من خلال ممارسة ا و ق ش ومنظوراته لمشكلتين أساسيتين في كل ثورة:

أ- السلطة والتحالفات

السلطة في منظور ا و ق ش هي الرافعة الحقيقية لتغيير بنية النظام، ولتحريك الجماهير تحريكا فعالا، وهي بالتالي خارجة عن مدار جذب و جزر الصراع الطبقي، لأنها، ليست تتويجا له في عملية تطور تتمرس فيها الجماهير و عيا وتنظيما، إلى أن

تمتلك القدرة على هزم أعدائها الطبقيين، وبعبارة أخرى أقرب إلى التلمس العملي للموقفين: قبل أن تكون الحكومة الشعبية بإصدار مراسيم الإصلاح الزراعي والتأميم والشروع في التخطيط، تكون الجماهير قد حققت في هذا الميدان خطوات عملية واسعة، من احتلال المصانع والمزارع، ومن بناء تنظيّماتها الشعبية و الديمقراطية. وقد رسخت عبر هذا النضال الثوري قيادة البرولتاريا وحزبها الثوري، كما جربت في هذا النضال أشكالاً متعددة عنيفة و سياسية، صقلت الوعي الجماهيري، وقوت حقدّها الطبقي، فكانت السلطة ثمرة لهذا العراك الطبقي وتعبيراً عن تغيير ميزان القوى لصالح الجماهير و الثورة". وتأتي بعدها القرارات كازدواج بين السلطة الجماهيرية العميقة الديمقراطية الراسخة، وبين تحويل علاقات الإنتاج اقتصادياً، وليس كقرارات بيروقراطية مآلها الأخير أن تصب في طاحونة النظام الرأسمالي التبعية.

بيد أن المفهوم الفوقي للسلطة، يعتبر أن كل الظروف تسمح بانتزاعها، سواء بالطرق السلمية أو العنيفة، وهذا هو سر اللقاء الدائم و الذي يبدو غريباً بين نوعي ممارسات ا و ق ش، لأنهما يلتقيان معا في نهاية المطاف على ترك مجال هامشي للصراع الطبقي لممارسة الجماهير، ويمكن تشخيص هذه الرؤية ضمن الممارسات التالية:

- في سنة 1963، كانت محاولة قلب السلطة، وبالشكل الذي كانت عليه، محاولة مغامرة، لأن الجماهير الشعبية لم تكن مشاركة، ولا هي في المستوى التنظيمي و السياسي و الإيديولوجي الذي يؤهلها لكسب السلطة، سيما وأن الدولة في أوج قوتها وتماسكها.

- في 1965 اتجه الحزب بكل جدية وثقة، نحو إمكانية الإصلاح الحكومي، بينما أعطت انتفاضة مارس دفعة جماهيرية لاتقدر، جمدها الحزب بمفاوضته الشهيرة مع الملك وكانت النتيجة عزل الحزب عن الجماهير، والارتقاء في أحضان البيروقراطية النقابية.

- في سنوات 67- 72، اتجه الحزب نحو العنف، لكن على حساب النضال السياسي الثوري، وضمن وحدة 67 وكتلة 70، فكانت النتيجة العزلة عن النضالات.

- في سنة 71-72 التأييد الضمني لانقلاب 10 جويي و 16 غشت دون تحديد الموقف من الانقلابية، وكان هذا الموقف بحد ذاته يعكس التصور العام للحزب عن السلطة. فمن هذه الممارسات لا تكون التحالفات من منظور طبقي ثوري، يشدها إنضاج معطيات الثورتين الديموقراطية والاشتراكية، و لكن استعمال كل ما من شأنه ان يقرب إلى السلطة و لو على حساب "نضال الجماهير" و وعيها الثوري، من هنا يمكن فهم ازدواجية "التحالف" و "المراهنة على التحالف" في خطأ و ق ش : يمينا، عقد تحالف استراتيجي مع حزب الاستقلال "زواج كاتوليكي" كما قال علال الفاسي، على أساس إصلاح ملكي ومن تم اعتبار الكتلة الوطنية هي التجسيد الحقيقي للتناقض الرئيسي، بين الشعب وأعدائه الإقطاع والامبريالية. ويسارا المراهنة على تحالف مع الجيش على أساس الجمهورية كلما كانت التناقضات الطبقيّة داخل الجيش، ومهما كان أسلوبه في الثورة. ولئن كانت المهمة المركزية اليوم هي بناء الحزب البرولتاري، فإن ذلك لا يمنع من نقاش، إمكانية التحالفات مع القوى الوطنية الأخرى، هل البرجوازية المتوسطة قوة ثورية؟ وبالتحديد هل حزب الاستقلال حزب برجوازي ثوري يمكن الاعتماد على تحالف استراتيجي معه؟

قلما نجحت تحالفات استراتيجية بين القوى الثورية والأحزاب البرجوازية، في الوقت الذي يأخذ فيه الصراع و عيا طبقيًا ويخلع عنه الوجه الوطني المعادي للاستعمار التقليدي، في هذه المرحلة، إذا لم يكن التحالف لمصلحة البرجوازية كليا، فإنها تتخاذل فتخون أو تنتقم بشراسة إن هي امتلكت القوة لسحق الثورة، وهذه حقيقة عامة قد أثبتتها التجربة الصينية و الأندونيسية والعراقية و السودانية... الخ .

لكن لنترك هذه الحقيقة جانبا، لأن قيمتها السياسية تهم العمل الثوري وليس العمل الإصلاحي.

إن حزب الاستقلال، هذا الحزب العجوز، لا يطمح في أكثر من إصلاح النظام السياسي والاقتصادي من الداخل. حقا، ان البرجوازية المتوسطة، بطموحها، تعاني من انحصار اقتصادي أمام الاحتكارات الامبريالية، و العوائق الأوليغارشية، إلا أن اجزاءا هامة من

هذه البرجوازية، تستفيد من النظام القائم في عدة مستويات، وتشارك في مؤسسات النظام ذات الطابع الاقتصادي، والأهم من هذا، أنها معادية تماما لأي قوى اشتراكية حقا.

في مسألة التحالفات، ليس العامل المقرر هو الأهداف المسطرة على الورق، بل الخط السياسي الذي يحاول ترجمة هذه الأهداف. وما دام حزب الاستقلال يريد تحقيق إصلاحاته من داخل النظام ومؤسساته، وبعيدا عن الحركة النضالية للجماهير، فإنه يضع نفسه كقوة احتياطية لخدمة القوى المسيطرة التي يدعي معاداتها، لأن قدرة النظام القائم لا تستطيع أن تستوعب مصالح البرجوازية المتوسطة إلا بالقدر اليسير.

من الممكن عقد اتفاقات ظرفية مصلحة مع هذه القوى، لو كان حزب الاستقلال حزبا كفاحيا جماهيريا مقاتلا، ولكن، حتى في هذا المستوى فإن حزب الاستقلال يعجز أن يكون الطرف المطلوب في مثل هذه المساومات.

إن موقف الكتلة من المشكل الدستوري، وهو المشكل المركزي عند حزب الاستقلال، أكبر دليل على قيمة هذا التحالف، لقد اعتبرت الكتلة المشروع الدستوري الرجعي الأخير خطوة إيجابية، و كان التصويت عليه بعدم المشاركة. ماذا تعني "عدم المشاركة"، أهو خدعة البرجوازية الوسيطة؟ إنها فقط عدم النضال الجماهيري من أجل إحباط هذا المشروع الرجعي حتى لا يقطع الطريق عن المفاوضات. إذا كانت هذه هي النتيجة المنتظرة من الكتلة، ماذا تبقى للمنظرين الاتحاديين المتخصصين في علم التناقضات الرئيسية، لكي يجدوا مبررا لهذه القوى المشلولة؟ لا شيء. الكتلة ليست إلا قوة تفاوضية إصلاحية بالمعنى الأرذل للكلمة.

ويسارا المراهنة على تحالف مع الجيش (لقد كان من نتائج نضال اوق ش من جهة، و تدهور الأوضاع من جهة أخرى، أن انقلبت القوات المسلحة الملكية من جهاز قمع مضاد للشعب، إلى قوة ثورية متحالفة موضوعيا مع بقية القوات الشعبية)، هل يمكن للجيش أن يتحول كمؤسسة من مؤسسات النظام إلى جهاز متحالف مع القوى الثورية؟ هل يمكن التحالف مع الجيش على أساس انقلابي، هل الجيش قوة متجانسة؟ كل هذه

الأسئلة أجابت عنها الموضوعة السابقة بالإيجاب (و التي تزكيها نشرات "صوت التحرير" من ليبيا ، سواء بوضوح أو ضمنيا)، ولم يبق إلا أن يتحول هذا التحالف الموضوعي إلى تحالف ذاتي. تكاد تكون معضلة الموقف من الجيش أو الانقلابية النقطة الحاسمة في فرز القوى بين الاتجاه الاشتراكي الثوري الجماهيري، والاتجاه البرجوازي الصغير الانقلابي والإصلاحي في العمق. وإذا كان من أهمية للإيديولوجية الثورية، فأهميتها الكبرى بالذات تظهر في هاته المعضلة.

في معظم بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، حيث توفرت "الأزمة الثورية"، بسبب عجز الطبقة العاملة، تتسلط فئة من العسكريين لحسم الموقف مؤقتا، وفي أحسن هذه التجارب، أعطى الاتجاه العسكري، أو العسكري بملحق مدني، نظاما تبعا جديدا، هو برجوازية الدولة. المسألة هنا ليست فيما إذا كان النظام متقدما على النظام السابق أم لا، ولكن في الموقف الذي يجب أن تتخذه البرولتاريا والقوى الثورية من الجيش ومن الانقلابية. الجيش سيظل دائما كمؤسسة أداة لقمع الشعب، وهو من جهة أخرى ليس كتلة متجانسة بل يحتوي في أحشائه على تناقضات طبقية. إن البرولتاريا تتحالف مع الفئات الثورية بالجيش، التي ترفض الانقلابية، وتريد الانضمام إلى القوى الثورية الشعبية، على أساس أن تمفصل حركتها مع مجموع الحركة الثورية الشعبية، هذا الموقف لا ينبع من عبارة إيديولوجية، وإن كان تعبيراً عن صلابة المبدأ ولكنه من طبيعة المهمة التاريخية المطروحة: تحقيق ترابط الثورتين الديمقراطية والاشتراكية، التي لا يمكن لها أن تكون إلا بسلطة البرولتاريا عبر مؤسساتها الجماهيرية الديمقراطية الثورية، إن القوى الثورية تناضل في هذا الاتجاه، وإن كان من حقها أن تراهن على اعتبار ان التاريخ يحتوي إمكانيتين، فهي تراهن على سلطة البرولتاريا، وعليها وحدها، وإن فرض عليها حكم برجوازي عسكري بزينته المدنية أو بدونها. فعلى البرولتاريا أن تستمر في نضالها المستقل إلا أن تحقق الثورة الاشتراكية. إن الخطأ السياسي الظرفي ل ا و ق ش أو لأحد أجنحته. إذا كان مثل هذا الموقف و بهذا الحجم خطأ، أنه برمشة عين اعتبر التناقض بين برجوازية الجيش و الملك تناقضا ثوريا، وفي لمحة بصر تقلصت استراتيجيته، حتى لم يعد فيها إلا نقطة واحدة، وواحدة

هي الإطاحة بالملكية وبناء الجمهورية. قد تكون الحاجة إلى التحريض، ما دام الانقلابان قد فشلا هي الدافع لهذا الموقف، لكنه في جميع الأحوال تحريض رخيص، على حساب الوعي الثوري، ما لم يكشف عن الهوية الطبقيّة للانقلابية، وبالذات الثوري الحقيقي الذي على الجنود الطموحين أن يحتلوا مواقعهم بجانب القوى الشعبية الثورية.

هذه هي ثنائية التحالف في موقف ا و ق ش وقد رأينا كيف أنها تستجيب في الآخر لموقف إيديولوجي وسياسي عن السلطة والتناقضات الطبقيّة. كان أساس التجربة الفاشلة لحكومة عبد الله إبراهيم، أن توجه للحكم ضربات اقتصادية تضعف من قاعدته الطبقيّة لتنتزع منه فيما بعد احتكاره للسلطة، ولا زال اليمين الحزبي متشبها بنفس النظرية، فيما يعتبره اكتشافا جديدا ثوريا: "حكومة تغييرات إصلاحية قبل أي انتخابات دستورية" فهل ابتعد يسار ا و ق ش كثيرا عن هذا المضمون؟

مهما كان اختلاف الوسائل، فأرضية الانطلاق واضحة: السلطة فوق الجماهير ونضالها الثوري، أما أن يتهم اليمين نفسه ا و ق ش بأنه اتجاه انتخابي، فلا تعدو أن تكون هذه المراوغة وسيلة ديماغوجية لتغطية خدماته الانتهازية للحكم، وتزويرها في كل مراحل التجربة الدستورية المزيفة، ولستر موقفه الانتظاري العاجز عن خوض النضالات الجماهيرية، ولو في الإطار الإصلاحي نفسه، ما دام ا و ق ش يحتفظ بنفس الممارسة النظرية و السياسية، فإنه لن يشكل مطلقا النقيض الجذري لليمين الحزبي البيروقراطي الانتظاري.

ب- العنف الثوري

"ولا يتدنّى الشيوعيون إلى إخفاء آرائهم ومقاصدهم ومشارعهم، يعلنون بصراحة أن أهدافهم لا يمكن بلوغها وتحقيقها إلا بالقضاء على النظام الاجتماعي التقليدي بالعنف والقوة" (البيان الشيوعي).

كان التفكير في هذه المرحلة (67-71)، متوجها إلى أن العنف وحده قادر على تحقيق ضربات قوية للنظام، وهو العنصر الأساسي للخروج من الأزمة الثورية، أما بناء الحزب الثوري فليس بالمهمة المركزية، لأن العمل في الواجهتين يكاد يكون مستحيلا، أو بالأحرى المطلوب فورا، هو جبهة سياسية عريضة، تعمل على الإطار الإصلاحي نفسه، وسيكون بإمكان هذا العنف، أن يحول هذه الجبهة أيضا لصالح الاتجاه الثوري، وإنه على الأقل سيضمن حياد قسم المعارض منها. لقد أعطيت الكلمة في هذا الفصل لسياسة الرصاصة لا لرصاصة السياسة، فالعنف وحده قادر على فعل كل شيء. أما في الواجهة السياسية فيكفي منظمة عريضة لها نفس التطلعات.

يبدو أن هذا التفكير باء بالفشل أو أصبح قابلا لتعديلات أساسية لسببين:

- 1- دخول الجيش في الميدان السياسي، وإمكانيته في أن يلعب دورا مستقلا وحاسما.
- 2- العزلة عن الجماهير ونمو النقد الثوري في مرحلة سياسية جد حرجة. إن العنف الثوري الذي نراه يندمج مع الحركة الثورية النضالية للجماهير، وهو بهذا المعنى يتجاوب ولا يعرقل، يتم ولا يقطع عملية بناء التنظيم البرولتاري. كما أنه لا يتناقض مطلقا مع دفع الحركة النضالية للجماهير، وعيا وتنظيما نحو آفاقها الثورية. ليس بثوري اليوم، من لا يزال يتشبث بالصيغ القديمة الجدلية في الظاهر والإصلاحية في العمق، من لا يزال عند مسألة تقرير الوسائل الثورية الكفيلة، بإطاحة جهاز الدولة لمصلحة البرولتاريا والقوى الشعبية، يتستر وراء لفظية: إن كل الوسائل صالحة العنيفة والسلمية. إن معطيات الثورة في بلدنا وفي أغلب البلدان تعرض العنف كإمكانية واحدة وحيدة، أما محك التحقق من أي اتجاه فهو ممارسته الإيديولوجية وخطه السياسي وعلاقته بالجماهير وطبيعة تنظيماته.

في المواجهة النظرية، كثيرا ما تطرح المسألة وكأنها تناقض في الأسبقية، بين الحزب والعنف بينما المشكل الحقيقي والأساسي، هو طبيعة هذا الحزب وهذا العنف ونظريتهما واستراتيجيتهما. عندما يكون العنف انبثاقا وتطورا لحركة الجماهير النضالية، عندما لا يكون مجرد عمل تقني وفني بعقلية بلانكية نخبوية، عندما لا يكون

الحزب مجرد عملية فنية تمارس الوصاية المباشرة على الجماهير، بل رابطة إيدولوجية وسياسية كفاحية تعتمد كلياً على الجماهير، عندما يكون ذلك، يزول هذا التناقض الشكلي بين العنف والشعب.

إن الثوريين لا يصنعون حركة الصراع الطبقي إنما يشاركون فيه ويطورونها. فالسؤال المطروح هو كيف تطور حركة الجماهير وصولاً إلى الحرب الشعبية؟ أين هي مراكز الصراع الطبقي الذي علينا أن نستثمرها في هذا الاتجاه؟

لا زالت الطبقة العاملة في مقدمة الصراع السياسي، وتمتلك من القدرة الحيوية ما لا يملكه غيرها من الطبقات. وبموازاة هذه الحركة النضالية للطبقة العاملة، يتوسع مدى الصراع الطبقي في البادية، وبالذات في المناطق التي يسيطر عليها الملاكون العصريون الجدد، وأن الخاصية الأساسية في الوضع، أن تناقضات النظام تفجر، وستفجر عنف الجماهير الجماعي، وما نموذج أولاد خليفة وقطارة إلا حلقة من المسلسل النضالي الجماهيري المتصاعد (هذا العنصر الثمين في الحركة الجماهيرية). ففي بيان "الفاشستية" عند الجماهير، ولكن ليست هذه أول مرة، فالتقرير المذهبي يعتبر الجماهير الخارجة عن التنظيم غير فاعلة في التاريخ ويسميتها "بالسوقة". (هناك إشارة إلى بيان، اتهمت فيه الجماهير بالفاشية، ولا يوجد في النص الأصلي أية إشارة إلى مصدر وتاريخ هذا البيان).

أما دورنا في هذه الضرورة للانتقال إلى الحرب الشعبية، فليس بإمكاننا أن نعطي عليه جواباً راهناً، ولكن بمقدورنا المهام التالية:

- 1- أن يتركز الثوريون تنظيمياً وسياسياً في المواقع الساخنة من النضال الجماهيري .
- 2- أن تنمو أشكال العنف الثوري الجماهيري بكل الأشكال وضد جميع أشكال القهر. وهاته ليست رغبة تحريضية، ولكن النتيجة الطبيعية لحدة التناقضات في مواقع النضال، ودرجة نمو الوعي السياسي والتنظيمي وسطها.

3- الدفع بالتناقضات الطبقيّة في البادية، بمعنى تسييس الفلاحين الفقراء وتشوير شعاراتهم (نزع الأرض لا شراءها، وتقديم الشكاوى إلى السلطة و المحاكم ...).

4- أن يناضلوا تحت الأفق الاستراتيجي لحرب التحرير الشعبية، بأن تكون كل قواتهم السياسية ودعايتهم وأشكال نضاليتهم، تستثمر الوضع لخدمة هذا البعد الاستراتيجي، أما عوامل تحريك هذه الاستراتيجية فهي:

1 - ضرورة منظمة برولتارية ثورية، تستطيع أن تضطلع بدور المحرك السياسي لكفاح الجماهير. لا يمكن الركون إلى منظمة فارغة إيديولوجيا مترددة استراتيجيا، ولا يجمعها إلا العطف الأدنى على الكفاح المسلح، بل منظمة مسلحة إيديولوجيا وواضحة الاستراتيجية الثورية.

2 - الجبهة الجماهيرية العريضة أساسها الفلاحون الفقراء، وتضم، كل الطبقات المعادية للنظام القائم والطموحة لنظام ديموقراطي شعبي، هذه الجبهة، تتكون من خلال الدعاية الثورية وتقدم كفاح البرولتاريا والممارسة المتنوعة للمنظمة الثورية، خاصة في تعبئتها للجماهير وتنظيمها بمختلف الأشكال، وعلى مختلف القضايا، وأيضا على حساب تطور أوضاع كل طبقة، ونمو وعيها بضرورة هذا التحالف الثوري. إننا لا نقدم أية صيغة مسبقة جامدة، وإنما صيغة حية متطورة مع تطور الصراع الطبقي.

إن الجبهة بمعنى تحالف قوى سياسية حول الطبقة العاملة، تتكون من خلال نمو الوعي الثوري في الأوساط الطبقيّة الأخرى، هل يعني ذلك أننا نتملص من العنف ومهمته، ونرمي بها في العفوية المطلقة للجماهير، وحركتها وننكر بالتالي أية بادرة "مستقلة"؟ لا، إننا فقط نعطي الشكل الرئيسي للعمل الثوري في هذه المرحلة، في المواقع النضالية للحركة الجماهيرية، أشكال تبتعد كثيرا عن المفاهيم التي تقرر فيها الجغرافيا والتقنية.

الأزمة والآفاق:

لقد رأينا أن الخط السائد بكل تناقضاته، لم يكن استغلالا للعمل الشرعي واللاشرعي، لأنهما ليسا أكثر من أشكال نضال مختلف مضمونها، حسب نوعية الخط السياسي

والإيديولوجي الذي يؤلف بينهما، ولا هو استغلال للإمكانيات النضالية الإصلاحية لمصلحة النضال الثوري، لأنها توفيقية خط سياسي وإيديولوجي متكامل. ف وراء تناقضات خط ا و ق ش منطقتي التجريبية بأكملها، والخط السياسي الذي يتعامل مع التناقضات الطبقية والجماهير إلا تعاملا وقتيا. ومن هنا يجب البحث في الأزمة التنظيمية ل ا و ق ش، و لمحنة الديمقراطية بداخله وليس العكس، ليس السبب في أزمة الحزب عدم تطبيق المذكرة التنظيمية والديموقراطية المركزية، بل الخط السياسي والإيديولوجي السائد في الحزب هو السبب في الأزمة، ألم يكن مفهوم العنف أم الخط الإصلاحية- اللذان يلتقيان ويتكاملان في الإيديولوجية ومنظور السلطة و الجماهير والتحالفات- ألم يكونا بحاجة إلى منظمة برولتارية ثورية؟

ليست إذن وحدة 67 هي الأساس في الأزمة الحزبية، وليست بالأحرى نتيجة لسيطرة عناصر التجميد، التي أعطيت لها الفرصة لتجريب نواياها. لأن الوحدة لم تكن إلا نتيجة لفشل خطة مرحلية سابقة ولأزمة سابقة، توافقت مع أزمة الجهاز البيروقراطي الانتهازي، ثم قبلت من طرف ا و ق ش ضمن التوفيقات المعهودة داخل الحزب في خطه. إن الصعيد التاريخي للأزمة يتجلى في أن الصراع السياسي بين الجماهير الشعبية من جهة، والطبقة الحاكمة من جهة أخرى، و وراءها الامبريالية، ابتدأ يأخذ مسارا آخر، فكما أن موازين القوى تغيرت على صعيد الطبقة الحاكمة، لمصلحة الأوليغارشية الجديدة، معلنة الانفصال النهائي، في الطبقات الشعبية كذلك، فإن موازين القوى ستتغير على الصعيد الشعبي أيضا. فالأزمة التي ارتطم بها النظام الرأسمالي التبعية، جعلت كل القيادات البرجوازية عاجزة عن قيادة الثورة، ولم يبق من حل ثوري حقا إلا بقيادة البرولتاريا.

إن النظام يدخل مرحلة تضم صراعات طبقية جديدة أكثر وضوحا وفرزا للقوى، ولا علاقة لها بكل تباينات الماضي الوطني إيديولوجيا وسياسيا وطبقيا. لقد تفاعل الخط التوفيقية للحزب مع بنية فئوية متناقضة بداخله، متناقضة في اختياراتها الأساسية، وتتجاوز كل منهما خارج الحزب مع فئات طبقية متناقضة المصالح، من برجوازية صغرى متفتحة طبقيا ورجال الإدارة والتكنوقراط و التجار وبرجوازية صغرى من

الأذكياء والفلاحين المتوسطين وعمال الجيوب الرئيسية داخل الحزب، كل منها تجد مكانها في توفيقية الاختيارات وحسب أوضاع الصراع السياسي.

وكما أن البيروقراطية النقابية تتشدد على كل جانب في وعي الطبقة العاملة فكذلك يشدد اوقش على الجانب الثاني في عفوية الجماهير لإسقاط السلطة، دون أن يقدر أيضا على الامتلاك الفعلي للجماهير، لنزع السلطة. لهذه الأسباب جميعها، فإن اوقش لا بد أن يشهد تغيرات أساسية بدافع من دخول الجماهير بكثافة في ممارسة ثورية أعلى، تحطم كلية صنم الانتظارية سواء كانت "راديكالية" أو "إصلاحية"، وثانيها بنمو الوعي الثوري بداخل أقسام من الحزب للحسم النهائي مع توفيقية الاختيارات والوحدة القائمة عليها.

إن قرارات 30 يوليو خطوة في هذه الطريق، لأنها ستضع الحزب أمام تناقضاته الحقيقية لا المصطنعة، وستجعل هذه التناقضات تمشي على رجليها بعدما كانت تمشي على رأسها.

أنفاس

- السلسلة الجديدة بالخارج - 1972